يزيد في الجواب على ذلك فطال البحث في المجلس على كفره
وعدم قبول توبته فحكم نائب القاضي بقتله فقتل
وسيسئل عبدي قتله باذكرته من هذه الاستدلال
فهو الذي اشرح صدري للكفره بسببه وكفتله لعدم
توبته وهو مبني لم اجد بعد غيري سبقني اليه ما سيأتي
في كلام النووي وضعفه واطال السبكي الكلام في ذلك
وهانا اذكر حاصل ما قاله مع الزيادة عليه مما يتعلق بهذه
المسئلة وتتابعها منبها على ما اريده باي وضوح فاقول
ادعى بعض الناس ان هذا الرجل الرافضي قتل بغير حق
وشنع السبكي في الرد على مدعي ذلك بحسب مظانه له
وراه مذهبا والامر مذهبا كما ستعلمنا انه لا يكفر
بذلك فقال لكذب من قال انه قتل بغير حق بل قتل
بحق لانه كافر مصر على كفره وانما قتل لاجل كفره
لامور احدها قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
من رمى رجلا بالكفر او قال عدو الله وليس كذلك
وان كان كما قال والا رجعت عليه ونحن نحقق
ان ابا بكر مؤمن وليس عدو الله ويرجع على هذا القائل

ما قال

ما قال له بمقتضى نص هذا الحديث الحكم بكفره وان
لم يعتقد الكفر كما يكفر ملقي المصحف بقذر وان لم يعتقد
الكفر وقد حمل مالك رضي الله عنه هذا الحديث
على الخوارج فالذين كفروا اعلام الامة فيما استنبطته
من هذا الحديث موافق لما نص عليه مالك اي
فهو موافق لقواعد مالك لا لقواعد الشافعي رضي الله
عنهما على انه سيعلم مما سيأتي عن المالكية المعتمد
عندهم في ذلك وهذا الحديث وان كان خبر واحد
الا ان خبر الواحد يعمل به في الحكم بالتكفير وان
كان مجرده لا يكفر به اذ لا يكفر جاحد الظني بل القطعي
وقول النووي رحمه الله ان حمل مالك الحديث
على الخوارج ضعيف لان المذهب الصحيح عدم تكفيرهم
فيه نظر فانما يتجه ضعفه ان لم يصدر منهم
سبب يكفر غير الخروج والقتال ونحوه اما مع
التكفير لمن تحقق ايمانه فمن ابن النووي ذلك انتهى
ويجاب بان نص الشافعي رضي الله عنه
وهو قوله اقبل شهادة اهل البدع والاهواء الا

Copyright © King Saud University